

المعارف قلنا بعد التليم فابن عرب عنك طريق  
 الدلالة على ان لنا ان لا نعلم لما مر من نقل العلماء من  
 عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما مرادهم بالجواب  
 الذي يمسح عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما مراد  
 بالخلف ايضا وبالجمود وبالمكعب بل بكثير من  
 الموضوعات اللغوية والاصطلاحية وهذا اشكك  
 ناشئ من الوسوسة وما ذكره في التا تاريخية بعلامته  
 المحيط من قوله ثم بين المشايخ اختلاف في مقدار  
 النقل الذي يكفي لجواز المسح قال بعضهم اذا كان  
 في باطن الكف اديم وهو ما يلي باطن كف القدم كما  
 المسح وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون الاديم  
 الى التا يكون ظاهر قدميه وكعباه مستورين  
 فلا يخفى ان هذا القول الاخير مخالف لسائر الكتب  
 المعتمدة في تفسير النقل ومخالف لجميع الروايات  
 في اشتراط اما التجلد والتنعيل فانه يقيدها  
 التنعيل غير التجلد وعلى هذا القول لا فرق بينها  
 فلا يعتبر ولا يعول عليه ثم ذكر في التا تاريخية  
 قال يسمى الائمة الجواهرى قلت الشيخ الامام  
 عن تفسير الجوب المنقل عند ابو حنيفة اراد به  
 الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خروجه على جوار  
 فاراد به الصرم الفليظ نظير الصرم الذي يكون  
 على جوارب اهل مرو فقال ان كان الجوب المنقل  
 لجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة  
 الجوب وبغلظ النقل كما في الصرم انتهى وهو يؤيد  
 ما ذكرنا فان المراد بالنقل الفليظ هو التختيات

فان

فان المعتاد في جوارب الصبيان التي يمشون عليها  
 بعد ذلك هذا كله فلو احتاط ولم يمسح الا على ما  
 يستوعب تجلده ظاهر القدم والمساك كان أولى  
 ولكن هذا حكم التقوى وهو لا يمنع الجواز الذي هو  
 حكم الفتوى والله الموفق **فروع** واذا تمت  
 مدة المسح لزم نزع الخفين وغسل الرجلين  
 لان منع الخلف سرية الحدوث الى الرجلين في  
 الحدوث المتقدم ذكره فاذا انتهت الغاية زال المنع  
 فعل الحدوث السابق عمله وليس عليه غسل بقية  
 الاعضاء ان كان متوضعا لانها قد غسلت ولم يزل  
 عليها حدث وكذا الحكم اذا فرغ من تمام المدة  
 وفي فتاوي قاضي خان لو تمت المدة وهو في الصلاة  
 ولم يجد ماء يمضى على صلاته اذ لا فائدة في قطع  
 وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمه ولا حظ  
 للرجلين من التيم ومن المشايخ من قال تقسد  
 صلاته والاول انتهى قال الشيخ جمال الدين ابن الهمام  
 الذي يظهر صحة القول بالفساد لان الشرع قد  
 منع الخلف بتمه فيسري الحدوث بعدها اذ لا يقاء  
 للطهارة مع الحدوث فكما يقطع عند وجود الماء  
 لغسل رجله يقطع عند عدمه لتيمه لا للرجلين  
 فقط ليلزم رفع الاصل بالخلف بل للمكمل لان الحدوث  
 لا يتجزى فيصير محدثا بحدوث القدمين وان كان  
 بحيث لو اقتصر على غسلها ارتفع كمن غسل  
 ابداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فانه يتيم  
 لا للرجلين فقط والا لكان جمع الخلف والاصل

ثابتا